

اتساع نطاق الاحتقان في الولايات المتحدة احتجاجا على حادثة مينابوليس

مقتل رجل أسود على يد شرطي يفجر موجة احتجاجات وأعمال عنف



الجناة مطلوبون للعدالة

"امنحونا الوقت كي ننجز المهمة على النحو الملائم، وستحقق لكم العدالة.. أعدكم"، أقر بان أسلوب الشرطي الذي ظهر بالفيديو كان "مريعا" وقال "مهمتي أن أثبت أنه انتهك قانونا جنائيا". وامتد الغضب ليشمل مدينة كولمبوس وهي عاصمة أوهايو حيث تحولت احتجاجات سلمية إلى أعمال عنف.

وذكرت صحيفة "كولمبوس ديسباتش" في الولاية، الجمعة، أن حوالي 400 متظاهر في المدينة اشتبكوا مع الشرطة وأغلقت تقاطعات الشوارع الرئيسية بالمدينة لساعات.

وأوضحت أن المتظاهرين بدأوا بإلقاء أشياء مثل زجاجات المياه على الشرطة قبل أحداث العنف، وردت الشرطة بالغاز المسيل للدموع.

ولم يخسر الغضب الذي أعقب الحادثة داخل الولايات المتحدة حيث دعا الاتحاد الأفريقي إلى القضاء على كل أشكال العنصرية.

وأعرب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى في محمد، عن إدانته الشديدة لجريمة مقتل فلويد، مقدما بالنعازي لأسرته ونويه، وأكد على رفض مفوضية الاتحاد الأفريقي استخدام العنف في حق السود بالولايات المتحدة.

السلطات المحلية وخاصة إدارات الإطفاء في مدينتي مينابوليس وسانت بول والمناطق المحيطة بهما. وتم فصل رجال الشرطة الأربعة الذين شاركوا في الواقعة، ومن بينهم الضابط الذي شوهد وهو يضغط بركبته على عنق فلويد الذي كان ممددا على الأرض.



دونالد ترامب
سأرسل الحرس الوطني لتنفيذ المهمة في مينابوليس

وفي إفادة صحافية، اعترف قائد الشرطة مداريا أرونو لاسرعة فلويد قائلا "أنا أسف بشدة للألم والدمار والصدمة التي تركتها وفاة السيد فلويد في نفوس أسرته ونويه ومجتمعنا".

وبعد ساعات وخلال مؤتمر صحفي مشترك، دعا المسؤولين المشرفون على التحقيقات من وزارة العدل ومكتب التحقيقات الاتحادي ومكتب البحث الجنائي والإدعاء المحلي إلى التحلي بالهدوء بينما هم يجمعون الأدلة. وقال مايك فريمان المدعي العام في مقاطعة هينيبين أمام الصحافيين

به، بينما بدأ رجال الشرطة ينسحبون منه. وفي وقت لاحق شوهد محتجون وقد اعتلوا سطح المبنى.

وحذرت سلطات المدينة من تقارير "غير مؤكدة" تفيد بقطع خطوط الغاز عن مركز الشرطة ووجود متفجرات بالمبنى. كما ناشدت المتظاهرين بالتراجع بعيدا عنه.

وقال رجال الإطفاء إن المحتجين أضرموا النار في 16 مبنى مساء الأربعاء، وفي تعليق له على الأوضاع في المدينة قال ترامب على تويتر إنه سيرسل الحرس الوطني "لتنفيذ المهمة على النحو الصحيح في مينابوليس" إذا أخفق رئيس البلدية جيكوب فري في السيطرة على الوضع.

ويخشى القائلون على حملة ترامب الانتخابية أن تخلط هذه المستجدات أوراها خاصة وأنها تأتي بالتوازي مع أزمة كوفيد - 19 التي خلفت استياء من تعامل الإدارة الأمريكية الحالية معها.

وقال الحرس الوطني في مينيسوتا إنه دفع بأكثر من 500 جندي لمساعدة

بواجهه الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحديا جديدا في سنة إعادة الانتخابات، ويتمثل في احتواء المدينة التي تتمتع بحكم شبه ذاتي، عقب اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي عبر الفيديو. وأقر بان "ذلك قد يقوض بشكل خطير مبدأ 'بلد واحد ونظامان'، والحكم الذاتي الواسع النطاق في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة".

وبموازاة ذلك تواصل واشنطن حراكها في مجلس الأمن بغية إصدار قرارات تدين بكين.

ووفق ما أكدت مصادر دبلوماسية، حصلت واشنطن ولندن على تنظيم مناقشة غير رسمية في المجلس للمسألة الجمعة في اجتماع مغلق عبر خدمة الفيديو.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو ليجيان في مؤتمر صحفي "مجلس الأمن يسعد لعودة الولايات المتحدة أن تتلاعب بها كما تشاء".

وأضاف "لن تسمح الصين ودول أخرى تتمسك بالعدالة على المستوى الدولي، بأن تأخذ الولايات المتحدة مجلس الأمن رهينة لغاياتها الخاصة".

ويوجه "القانون الأساسي" وهو الدستور المصغر لشؤون هونغ كونغ منذ العام 1997، سلطات المنطقة لوضع قانون للأمن القومي.

ولكن مبادرة في هذا الاتجاه عام 2003 أدت إلى خروج تظاهرات كبيرة وتجديد الحديث عن القانون.

ويكاد صبر بكين ينغد وتستعد لفرص قانون، معتبرة أن هذا حقها بموجب أحكام القانون الأساسي. وكتبت وكالة أنباء الصين الجديدة الجمعة أنه بالنسبة إلى سكان هونغ كونغ "حماية الأمن القومي ضرورة وليست خيارا".

وقالت صحيفة الشعب التابعة للحزب الشيوعي الصيني في افتتاحيتها إن القانون سيستهدف فقط "أقلية صغيرة من الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم تنتهك الأمن القومي".

وأضافت أن النص لن يضعف حريات سكان هونغ كونغ إلا أنه "سيحميها أكثر في بيئة آمنة".

وقالت النائبة في المجلس التشريعي إنها "نهاية هونغ كونغ"، معتبرة أن بكين تجرهم من أرواحهم. وردا على القرارات الصينية الغت الولايات المتحدة الوضع الخاص الذي تمنحه لهونغ كونغ، ما يمهد لإلغاء الامتيازات التجارية الأمريكية الممنوحة للمنطقة المستقلة.

وبالرغم من أن جائحة كورونا التي تسببت في أزمة حادة بين البلدين تكاد تنتهي إلا أن الخلافات الصينية الأمريكية تواصلت.

وتحدث الرئيس الأميركي دونالد ترامب الجمعة عن عمليات "جوسسة" قام بها طلبة صينيون في بلاده. وتدرس إدارة ترامب التحركات القادمة التي تستهدف "ردع" الصين التي خاضت حربا تجارية مع الولايات المتحدة في وقت سابق انتهت بتوقيع اتفاق تجاري للتخفيف من حدة التوترات بين القوتين.

ويرى مراقبون أن الخلافات الأخيرة باتت تهدد بانتهاء هذا الاتفاق رغم تأكيد الطرفين على أن الاتفاق صامد ولن ينهار.

أزمة بكين وواشنطن تشتد بسبب هونغ كونغ

واشنطن - استعرت مجددا المواجهة بين الولايات المتحدة والصين، لكن هذه المرة على خلفية أزمة هونغ كونغ حيث يدفع الأميركيون نحو أن تتمتع الأخيرة بحكمها الشبه ذاتي بينما تصر بكين على قمع الانفصاليين هناك.

والجمعة اتهمت بكين وواشنطن باخذ مجلس الأمن الدولي "رهينة"، على خلفية تقديم الولايات المتحدة طلبا لعقد اجتماع بشأن مشروع قانون صيني مثير للجدل حول الأمن القومي في هونغ كونغ.

ونجحت واشنطن في قيادة العديد من العواصم الغربية لمعارضة الخطوة الصينية، متهمه بكين بتقويض الديمقراطية في هونغ كونغ.

وترى هذه البلدان أن هذا القانون يقيد الحريات في المنطقة الواقعة في جنوب الصين والتي تتمتع بحكم شبه ذاتي.

ودفعت السلطات الصينية بالمشروع بعد خروج تظاهرات حاشدة في هونغ كونغ عام 2019 ضد نفوذ بكين، اتسمت بالعنف وعززت تيارا مؤيدا للديمقراطية كان مهيمًا في الماضي.

وينص مشروع القانون على معاقبة الأنشطة الانفصالية التي تصنفها بكين كـ"إرهابية" والتقدم على سلطة الدولة والتدخل الأجنبي في المنطقة الصينية التي كانت مستعمرة بريطانية سابقة.

وصوتت نواب الجمعية الوطنية الشعبية البالغ عددهم نحو ثلاثة آلاف لصالح الإجراء الذي أثار مجدا اضطرابات في المدينة التي مثلت في الفترة الأخيرة وجها من أوجه الصراع الأميركي الصيني.

واعتبرت ستة آخرون عن التصويت. وصفق النواب طويلا بعد إعلان نتيجة التصويت بقاعة قصر الشعب في بكين بحضور الرئيس شي جين بينغ.

ووضع العملاق الآسيوي هذا المشروع، بالرغم من تداعياته على علاقاته الدولية، على رأس أولوياته بعد الاضطرابات التي شهدتها هونغ كونغ في العام الماضي، للمطالبة بالديمقراطية ومنحها حكمها الذاتي.

في ردها على التهديدات الأميركية بكين تتهم واشنطن بأنها سكت الزيت على النار عبر دعمها العلني للمتظاهرين

وأعربت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا وكندا عن قلقها. وفي ردها على التهديدات الأميركية اتهمت الصين وواشنطن بأنها سكت الزيت على النار عبر دعمها علنا للمتظاهرين.

واتهمت المحتجين "المتطرفين" بالقيام بأعمال "إرهابية".

والجمعة تعهدت وزارة الأمن العام الصينية بتقديم "التوجيه والدعم" لقوة شرطة هونغ كونغ، بعد أن وافق البرلمان الصيني على قرار يفرض قانون الأمن القومي على المنطقة فيما يسلط الضوء على نية بكين القيام بدور مباشر بصورة أكبر في إنفاذ القانون بالمدينة.

وقالت الوزارة في بيان صدر في ساعة متأخرة من مساء الخميس إن وزارة الأمن العام الصينية، وهي قوة الشرطة الوطنية، ستبذل "كافة الجهود في تقديم التوجيه والدعم لشرطة هونغ كونغ من أجل وقف العنف واستعادة النظام".

وتهدد الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على الصين في هذا



بكين تصوب جهودها الأمنية نحو هونغ كونغ

إيران تشهد موجة ثانية من كورونا

الاجتماعي تلزم المواطنين بمسافات وقائية في ما بينهم.

لكن وحسب وسائل إعلام إيرانية كشفت أنه لم تكن هناك مسافات اجتماعية ولا ذكية في اليوم الأول من تنفيذ خطة السلطات الإيرانية باستئناف الأنشطة الاقتصادية "منخفضة المخاطر".

ونشر موقع "إيران إنترناشيونال عربي" فيديوهات تظهر زحام السيارات والمواطنين خاصة في العاصمة طهران، وعدم التزام المواطنين منازلهم والخروج بكثافة إلى الشوارع، ما تسبب في موجة جديدة للوباء.

كما نقلت تقارير صحافية إيرانية حالة الشوارع في طهران، وقيمت سياسة الحكومة في اليوم الأول لتنفيذ الخطة الاقتصادية، واصفة ذلك بـ"التباعد الاجتماعي الخاطئ" في ردها لارتفاع الإنتاج ومحطات الحافلات والقطارات، واعتبرت أن التباعد الاجتماعي في وسائل النقل العمومية "مجرد مزحة".

وحذرت وزارة الصحة الإيرانية المواطنين من أنه إذا لم تتم مراعاة خطة التباعد الاجتماعي، فعلى الإيرانيين انتظار موجة ثانية لكوفيد - 19.

ونشرت وكالات الأنباء صوراً تظهر زحاما مروريا على الطرق السريعة بين المدن في طهران وحافلات مكتظة على الرغم من تحذيرات مسؤولين من أن النقل العام مسؤول عن أكثر من 20 في المئة من نسبة انتشار الفيروس.

المئات من الإصابات والعشرات من الوفيات يوميا وبشكل متواتر.

كما أعادت السلطات في طهران فتح الأعمال والأماكن الدينية والثقافية، وذلك مع تخفيف القيود المفروضة لاحواء الوباء.

وخلافا لجلل الدول الإسلامية التي شددت إجراءات حظر التجوال خلال أيام العيد لمنع التنقل قررت السلطات الإيرانية استئناف الأنشطة الدينية والتجارية، رغم التحذيرات من انتعاش الوباء وانتقال العدوى في ظل الاحتفاظ السكاني في الاحتفالات الدينية التي ترافق العيد.

وقبل ذلك رجح خبراء ارتفاع أعداد الإصابات بكورونا بين الإيرانيين عبر تكاثف ازدحام السكان الذي لوحظ بالمدن الإيرانية بعد قرار إعادة فتح وحدات الإنتاج واستئناف الأنشطة التجارية.

وفيما سعت طهران عبر استئناف الحركة الاقتصادية "منخفضة المخاطر" لإنقاذ لقمة عيش الإيرانيين، حذر خبراء مرارا من انتعاش الفيروس وبلوغ ذروة الإصابات في حال ما لم تكن هناك مسافات اجتماعية متباعدة بين المواطنين، وهو ما حصل بعد حدوث

استئناف عمل وحدات الإنتاج والأنشطة التجارية، على الرغم من النصح التي قدمها أخصائيو الصحة من أن ذلك يساهم في انتقال عدوى الفيروس بشكل أوسع، لاسيما وأن المرض يسجل يوميا

وأضاف المتحدث باسم وزارة الصحة أن "محافظات خراسان رضوي وأذربيجان الغربية والشرقية ولرستان وكردستان وكرمانشاه وهرمزغان ومازندران جميعها في وضع حرج أيضا".

وتتسك المعارضة ومراقبون في الأرقام التي تقدمها إيران ويقولون إن هذه الأرقام أقل بكثير من الأرقام الحقيقية.

خبراء رجحوا ارتفاع أعداد المصابين بكورونا بين الإيرانيين من خلال الازدحام الكثيف للسكان الذي شهدته المدن الإيرانية

ويتهم هؤلاء السلطات في طهران بإخفاء الحصيلة الحقيقية لوفيات وإصابات كوفيد - 19.

واضطرت إيران تحت ضغوط الأزمة الاقتصادية الخائقة والتي تعيشها منذ فرض واشنطن عقوبات على طهران، إلى استئناف عمل وحدات الإنتاج والأنشطة التجارية، على الرغم من النصح التي قدمها أخصائيو الصحة من أن ذلك يساهم في انتقال عدوى الفيروس بشكل أوسع، لاسيما وأن المرض يسجل يوميا

● طهران - أعلنت السلطات الإيرانية الجمعة تسجيل ارتفاع في عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا وهو الأعلى منذ نحو شهرين، وحذرت من أن الوضع يزداد سوءا في بعض المناطق.

وتأتي موجة الانتشار الجديدة للفايروس بعد أيام من قرار السلطات الإيرانية استئناف الأنشطة الاقتصادية وإعادة فتح الأماكن الدينية متجاهلة التحذيرات من انتعاش الوباء.

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة كيانوش جهانپور خلال مؤتمره الصحفي اليومي إنه تم تسجيل 2819 إصابة جديدة مؤكدة، ما يرفع إجمالي الإصابات إلى أكثر من 146 ألفا منذ إعلان أول حالة منتصف فبراير.

وشهد عدد الإصابات ارتفاعا شبه مستمر منذ 2 مايو، تاريخ إعلان أدنى حصيلة خلال شهرين، لكن لم تشهد إيران ارتفاعا مشابها منذ بداية أبريل.

وبدأت البلاد في منتصف أبريل تخفيف القيود والتدابير المفروضة لاحواء تفشي الوباء. وسمح للمطاعم باستقبال الزبائن هذا الأسبوع.

ووفق جهانپور، تم تسجيل 50 وفاة خلال 24 ساعة، لترتفع الحصيلة الإجمالية إلى 7677 وفاة. ووفق ترتيب وضعته السلطات، لا تزال محافظة خوزستان مصنفة حمراء، أي أنها في أعلى مستوى خطر.